

خلال مؤتمر تفاعلي استضافه بنك الدوحة

الإنفاق الرأسمالي يقود النمو في قطر

د. رسيلارامان:
تشديد السياسة
النقدية
الأميركية اعتباراً
من مارس

**مايو: التضخم
والفائدة
المترفة أبرز
المخاطر**



• جانب من المؤتمر التفاعلي

بنسبة 10 %، حيث شهدت ارتفاعاً بنسبة 27 % في العام الماضي، وقد عادت أسعار الأسهم الخاصة بالشركات التقنية في بورصة ناسداك إلى مستويات ما قبل الوباء. وتشير دراسة استقصائية أجراها بنك أوف أميركا عن الوضع الاقتصادي الحالي مقارنة بالسنوات العشر الماضية إلى أن معدلات التضخم المطوروين والمستثمرين كالبنوك، لا يزال مرتبطة بالأوضاع الاقتصادية والسياسية في العالم وأنهم اتخذوا العديد من الإجراءات واحدة من بين 150 حالة. وقد توقف تدفق الأجل أساس النمو والتطور الاقتصادي في قطر، وتأثير أسواق الأسهم المحلية والعالمية بشكل كبير بتأثير ارتفاع أسعار المنتجات في الولايات المتحدة بنسبة 70 % مقارنة الهيدروكربونية. بدوره، قال السيد مارك ماكيوز، رئيس قسم الأبحاث في منطقة بذروتها في منتصف يناير وترجع في 49 من أصل 50 ولاية. أما في المملكة المتحدة، فإن متوسط معدل الوفيات الناجمة عن آسيا والمحيط الهادئ في بنك جوليوس باير، إن الدراسة الاستقصائية التي أجراها الإصابة بفيروس كورونا لا يختلف عن معدل الإنفلونزا الموسمية، وهو حالة وفاة القائمة من قبل البنك الفيدرالي الأميركي، وزيادة معدلات التضخم، وفقاً على مخاطر بالنسبة لهؤلاء الدول. وتواصل هذه الدول أداءها القوي في هذا الجانب، وبالرغم من أن تدفقات الأموال السوق الأميركي إلى تحقيق ارتفاع بمقدار 25 نقطة أساس في سعر الفائدة القياسي هذا وانخفض بمعدل 2 مليون مهاجر. وقد ارتفعت أسعار السلع الأساسية مرة أخرى العام والتي قد تصل إلى 1.85 %. هذا وإن تزال

الجائحة السبب الرئيسي لارتفاع معدلات التضخم، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. وقد انخفضت عدد الحالات المصابة بالوباء بشكل كبير بتأثير ارتفاع أسعار المنتجات في الولايات المتحدة بنسبة 70 % مقارنة الهيدروكربونية. بدوره، قال السيد مارك ماكيوز، رئيس قسم الأبحاث في منطقة بذروتها في منتصف يناير وترجع في 49 من أصل 50 ولاية. أما في المملكة المتحدة، فإن متوسط معدل الوفيات الناجمة عن آسيا والمحيط الهادئ في بنك جوليوس باير، إن الدراسة الاستقصائية التي أجراها «بنك أوف أميركا» تشير إلى أن ارتفاع أسعار الإصابة بالإنفلونزا الموسمية، وهو حالة وفاة القائمة من قبل البنك الفيدرالي الأميركي، وزيادة معدلات التضخم، وفقاً على مخاطر بالنسبة لهؤلاء الدول. وتواصل هذه الدول أداءها القوي في هذا الجانب، وبالرغم من أن تدفقات الأموال السوق الأميركي إلى تحقيق ارتفاع بمقدار 25 نقطة أساس في سعر الفائدة القياسي هذا وانخفض بمعدل 2 مليون مهاجر. وقد ارتفعت أسعار السلع الأساسية مرة أخرى العام والتي قد تصل إلى 1.85 %. هذا وإن تزال

أن هناك توقعات بارتفاع النمو نتيجة فعالية حملات التطعيم وارتفاع أسعار النفط، ومن المتوقع أن تتحسن الموارز المالية العامة، وتبقى البيئة النقدية في دول مجلس التعاون الخليجي مرنة في ظل تحسن تغير تسليات بشأن التضخم ومسارات نشاط الإقراض. ومن المتوقع أيضاً أن يبدأ فيه الانكماش في سعر الفائدة الحقيقي، فإن هناك ارتفاعاً في نسبة التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي، وب不知不وي الاعتماد بما فيه بنك إنجلترا بالفعل في تشديد سياساته النقدية. من جانبه، قال السيد فهد إقبال، رئيس إدارة الأبحاث لمجموعة المتقدمة من 5 % في عام 2021 إلى 3.9 % في عام 2022، وألا تؤدي إلى ارتفاع نمو الاقتصادات الناشئة من 6.5 % في عام 2021 إلى 4.8 % في عام 2022. كما أن ظهور متغيرات جديدة من كورونا يمكن

أن يطيل أمد الجائحة ويساهم من جديد في تراجع النمو. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تعطل سلاسل الإمداد، وتقلب أسعار الطاقة، وتركيز ضغوط الأجور في أماكن معينة، تثير تساؤلات بشأن التضخم ومسارات الاقتصاد العالمي قائلاً وفقاً للتقرير صندوق النقد الدولي الصادر في يناير 2022، من المتوقع أن يتراجع النمو العالمي من 5.9 % في عام 2021 إلى 4.4 % في عام 2022. وبعد أن قام السيد عودني ستيفولت، رئيس إدارة الخزينة والاستثمار في بنك الدوحة، بإلقاء الكلمة الافتتاحية للمؤتمر، سلط الدكتور د. رسيلارامان، الرئيس التنفيذي لبنك الدوحة، الضوء على سيناريوهات جديدة، وتقديرات بعنوان: «ماذا ينتظروننا في عام 2022»، وذلك بمشاركة خبراء اقتصاديين وإقليميين بارزين، تناولوا مناقشة عدد من القضايا والسيناريوهات التي ربما يشهدها العام الجديد.

الوطن الدوحة

استضاف بنك الدوحة مؤتمراً تفاعلياً عبر الإنترنت بعنوان: «ماذا ينتظروننا في عام 2022»، وذلك بمشاركة خبراء اقتصاديين وإقليميين بارزين، تناولوا مناقشة عدد من القضايا والسيناريوهات التي ربما يشهدها العام الجديد.